

نظرة على العجز في الميزان التجاري الجزائري

أ. / قرين مسعود *

Abstract:

Selon les Douanes algériennes citées par l'APS (Algérie presse service), La balance commerciale de l'Algérie a enregistré un déficit de 8,041 milliards de dollars durant les sept premiers mois de 2015 (malgré une très forte baisse des importations de 12,1%) contre un excédent de 3,964 milliards de dollars à la même période de 2014. Et Bien entendu cette situation est inquiétante puisqu'on sait maintenant que le prix du pétrole va rester bas et pendant une longue période.

Les mots clés: Balance commerciale, Exportation, Importation, Algérie, Déficit.

ملخص:

وفقا للجمارك الجزائرية من خلال وكالة الأنباء الجزائرية، سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا بـ 8,041 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2015 (على الرغم من الانخفاض الحاد في الواردات بـ 12,1%) مقابل فائض بـ 3,964 مليار دولار خلال في الفترة نفسها من سنة 2014. وبطبيعة الحال، فإن هذا الوضع يبعث على القلق لأننا نعرف أن أسعار النفط ستبقى منخفضة ولمدة أطول.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، الجزائر، العجز.

* طالب دكتوراه علوم - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

1) مدخل للميزان التجاري

1-1) ماهية الميزان التجاري وعجزه

1-2) التجارة الخارجية وتحقيق الفائض (لا عجز) في الفكر الاقتصادي

2) واقع الميزان التجاري الجزائري

1-2) التجارة الخارجية الجزائرية من التقييد إلى التحرير

2-2) عجز الميزان التجاري الجزائري

خاتمة

مقدمة:

مرت التجارة الخارجية الجزائرية بمراحل عدة من تقييد إلى تحرير تدريجي وإلى تحرير أكبر، ولتراوح وضعية الميزان التجاري بين عجز وفائض تبعاً لارتفاع أو هبوط أسعار المحروقات في السوق الدولية. واليوم، تسجل الجزائر عجزاً تجارياً لم تشهد له مثال من عدة سنوات. وبطبيعة الحال، فإن هذا الوضع يبعث على القلق لأننا نعرف أن أسعار النفط ستبقى منخفضة ولمدة أطول، خاصة وأن الرصيد من احتياطات الصرف في انخفاض شديد والميزان التجاري للجزائر في حالة عجز مزمن.

من جراء تدهور الصادرات الجزائرية، فالاشكالية التي نطرحها هي: **ما هو واقع العجز في الميزان التجاري الجزائري؟**

(1) مدخل للميزان التجاري:

تمثل التجارة الخارجية حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال¹. ويعد القطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة نظرا لدوره الفعال في مختلف المجالات، وقد ظهر هذا الدور بشكل كبير نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم منذ التسعينات من القرن الماضي، والمتمثلة في العولمة وتداخل الاقتصاديات فيما بينها والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في تنمية وتطور الاقتصادات إلى غيرها من الأسباب².

(1-1) ماهية الميزان التجاري وعجزه:

تعد التغيرات التي تحدث في مستوى الصادرات والواردات بالإضافة إلى الفارق بينهما من أهم المقاييس الفعالة لمعرفة الوضع الاقتصادي داخل وخارج الدولة، والذي يؤدي إلى حدوث فائض أو عجز في الميزان التجاري. وبحدوث هذا العجز، يعمل دون شك على إعادة تنظيم النشاط³.

✦ تعريف الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه أو ضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري⁴.

الميزان التجاري هو أكبر قسم في موازنة الدولة، يمثل الفرق بين ما تستلمه الدولة من نقود نتيجة تصديرها للبضائع والخدمات من جهة وما تدفعه الدولة من نقود لقاء ما تستورده من بضائع وخدمات من الجهة الأخرى في فترة زمنية معينة. إن الميزان التجاري منفصل عن ميزان تجارة السلع الملموسة وميزان الخدمات الداخلي في الدولة. وإذا ما زادت قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها فسيشكل عندنا فائضا في الميزان التجاري أما إذا كان العكس فسيكون هنالك عجز في الموازنة⁵.

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية، فإننا نقول أن هناك فائضا في الميزان

التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان⁶.

✦ عجز الميزان التجاري:

يُعتبر مؤشر ميزان التجارة الخارجية المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، إذ يرتبط اقتصاد كل بلد اعتمادا كبيرا على البيئة الدولية⁷. ونادرا، ما يحدث توازن في ميزان التجارة الخارجية أو حتى في ميزانية الدولة ككل، أي الوصول لموازنة متوازنة كل سنة (لا فائض ولا عجز)⁸.

يُعتبر مؤشر ميزان التجارة الخارجية المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، فهو يهتم بقياس الفارق بين حجم الصادرات وحجم الواردات لكل من البضائع والخدمات المادية⁹.

العجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها⁹. ولخفض العجز، أصبح التكتل في مجموعة إقليمية ضرورة في عصرنا الحالي قاد إليه التدهور الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية العالمية وأبعادها ومخلفات الانفصال التي دعت إلى توسيع دائرة التبادل التجاري مع الدول الخارجية¹⁰.

2-1) التجارة الخارجية وتحقيق الفائض (لا عجز) في الفكر الاقتصادي:

بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها¹¹.

* نسبة التغطية = (الصادرات / الواردات) × 360 يوم.

✦ فكر التجاريين:

كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمة، فثروة الأمة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما. فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة¹².

إهتم التجاريون (أو المركانتيون) بمشكلة "الطلب الفعال" مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون على العموم تأثيره سيئا على الإنتاج وعلى الطلب الفعال يكون تأثير العجز أكبر، وذلك لأن فائض الصادرات يميل إلى تنشيط حركة الاقتصاد المحلي في حين فائض الإستيرادات يميل إلى تقليص حركة الاقتصاد المحلي¹³.

كان من الوسائل التي اتبعتها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض نفقة الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية، وعلى ذلك فإن الطبيعيون توصلوا إلى أن قيود التقدير كانت مسؤولة على انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية، لو ما كان نظامهم يهدف إلى تحقيق زيادة في الطلب على الحاصلات الزراعية حتى لا يسود ما سموه بالثمن المجزي وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي. واعتبر التجاريون أن التنمية والثروة تكمن في الذهب والفضة، فيجب استغلال المناجم إذا كانت موجودة وتشجيع ودعم الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات والحد من الواردات، وأكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية التي تكون في صالح التجارة الخارجية¹⁴.

✦ فكر الطبيعيين:

ظهر فكر المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر كرد فعل مباشر لأراء وسياسة التجاريين في حدثين أساسيين: إهمال التجاريين للقطاع الزراعي بشكل خطير، وإزدياد القيود الحمائية المفروضة على التجارة والصناعة لدى التجاريين. وتعتبر المدرسة الطبيعية أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة الأمم، أما النشاطات الاقتصادية الأخرى فهي عقيمة. فالزراعة هي وحدها التي تحقق الفائض التجاري. ولهذا، لا بد من انتهاج سياسة اقتصادية تشجع هذا القطاع. ولا يمكن اعتبار مقياس لقياس ثروة الدولة إلا بتشجيع حرية التجارة¹⁵.

ومن هنا، تبرز فلسفة الطبيعيين التي تعتمد أساساً على فكرة وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر" من خلال إمتناع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وإزالة كل القيود التي تعيق حرية التجارة الخارجية هذه الحرية هي الإطار الصالح لسيادة الثمن المجزي وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحاً معقولاً وفي نفس الوقت يعتبر مقبولاً من وجهة نظر المستهلك، والوصول إلى أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي المقصور على الزراعة دون غيرها، إذ تعتبر النشاط الإقتصادي الخلاق وهي مصدر الثروة¹⁶.

✦ فكر الكلاسيك:

إن بداية تحليل تطور نظرية التجارة الدولية كان مع ظهور الفكر الكلاسيكي، حيث لم يتمكن الفكر التجاري والفكر الفيزوقراطي من صياغة نظرية مفصلة عن أفكارهم المتعلقة بالنشاط التجاري الدولي، إذ كانت آراء التجاريين تتلخص في "أن ثروة الدولة تقاس، كما تقاس ثروة الأفراد، بما لديها من نقود: من ذهب وفضة، والوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لا تملك مناجم ذهب ولا فضة هي التجارة الخارجية"¹⁷. وينادي رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية دوماً بحرية الاقتصاد والتوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، إذ أن أي اختلال في هذا التوازن نتيجة التقلبات الاقتصادية سيولد تغيرات في الأسعار والأجور باتجاه توازن كلي تلقائي¹⁸.

قام الكلاسيكيون بإنقاد آراء التجاريين وتحملوا عبء الدراسة والبحث والتحليل لتبيان فوائد التبادل التجاري بين الدول. فقامت النظرية الكلاسيكية بتوضيح وتفسير أمور ثلاثة هي¹⁹:

1. يتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، أي التعرف على أسباب التجارة الدولية؛
 2. تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة؛
 3. كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية إذا طرأ ما يخل به".
- إذن فإن التجارة الدولية في رأي المدرسة الكلاسيكية، التي يتصدرها الاقتصادي آدم سميث "SMITH Adam" بنظريته للتكاليف المطلقة سنة 1776 ثم من بعده الاقتصادي دافيد ريكاردو "David RICARDO" بنظريته للتكاليف النسبية سنة 1817 حيث يتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية وليست المطلقة²⁰. وسنة 1848، جاءت نظرية جون

* اقتصادي أسكتلندي (1723-1790) من رواد الاقتصاد السياسي، اشتهر بكتابه: نظرية الشعور الأخلاقي (1759) والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776)، والذي عرف فيما بعد بثروة الأمم.

** اقتصادي إنجليزي (1772-1823) اشتهر بشرح قوانين توزيع الدخل الوطني في الاقتصاد الرأسمالي، صاحب نظرية قانون الميزان (أو النفقات) النسبية.

ستيوارت ميل "John Stuart MILL" * للقيم الدولية التي يجب أن تكون خالية من كل قيد حتى تتخصص كل دولة فيما وهبته لها الطبيعة من مزايا، ومن ثمة تستفيد كل دولة من مزاياها في التجارة الخارجية. وفي سنة 1803، اقترح الاقتصادي جون باتيست ساي "Jean-Baptiste SAY" ** الصياغة الأولى لقانون المنافذ، الذي يمثل مجموعة من الاقتراحات التي تميزت بعبارة معروفة ردها الجميع كمثلاً "كل عرض يخلق طلبه الخاص"، بحيث أنه لا يمكن للاقتصاد أن يعاني من أزمة عامة من فائض في الإنتاج لأن بمناسبة الإنتاج توزع المؤسسات دخول كافية لضمان توزيع هذا الإنتاج. يرى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبداً مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير، وبالتالي مهاجمة السياسة الحمائية للتجارين التي تستهدف الحصول على المعادن النفيسة وإيجاد فائض الميزان التجاري²¹.

✚ فكر المعاصر:

في أعقاب الكساد الكبير لسنة 1929، الأعنف والأطول أزمة، التي ترتب عنها حدوث كساد عظيم وبطالة كثيفة، وقد بينت هذه الأحداث عدم صحة الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية خاصة فيما يتعلق بتحقيق التشغيل الكامل وتحقيق التوازن العام. ومن ثم جاء جون ماينرد كينز "John Maynard KEYNES" *** لينفذ المعطيات الأساسية للنظرية التقليدية في نظريته عن التشغيل والعمالة، حيث بحث في حجم المبادلات التجارية التي تظهر من خلال الميزان التجاري بتحليل أثر الدخل ومضاعف التجارة الخارجية. يستند التحليل الكينزي إلى مبادئ توازن الاقتصاد الكلي، ولبلوغ هذا التوازن قام كينز بصياغة معادلة المضاعف التي من خلالها يبين شرط التوازن²². وبهذا، أحدث ثورة فكرية على خلاف التقليديين بتحليل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة²³، ويطالب دوماً بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذراً من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتماً ستتحول إلى كساد أي لا تنمية²⁴.

* اقتصادي بريطاني (1806-1873).

** اقتصادي فرنسي (1767-1832) يعد من أحد كبار مذهب التبادل وأحد رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، صاحب كتاب «Traité d'économie politique»، ويُعرف كذلك أنه صاحب «قانون الأسواق أو قانون المنافذ (Loi des débouches)».

*** اقتصادي إنجليزي (1883-1946)، يعتبر مؤلفه الشهير المسمى «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد (General theory of employment, interest and money)» ثورة منهجية وموضوعية بالنسبة للفكر الاقتصادي.

(2) واقع الميزان التجاري الجزائري:

مرت التجارة الخارجية الجزائرية بمراحل عدة من تقييد إلى تحرر تدريجي وإلى تحرير أكبر، ولتراوح وضعية الميزان التجاري بين عجز وفائض تبعاً لارتفاع أو هبوط أسعار المحروقات في السوق الدولية. واليوم، سجلت الجزائر عجزاً تجارياً بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 مقارنة مع فائض قدره 3.2 مليار دولار قبل سنة نظراً لانخفاض إيرادات الطاقة بعد هبوط أسعار النفط العالمية. ودفع هذا الهبوط نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% من 111% في الأشهر الستة الأولى من 2014، فيما بلغ العجز التجاري 6.3 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام. وهبط إجمالي قيمة الصادرات خلال تلك الفترة 42% على أساس سنوي إلى 19.2 مليار دولار بينما انخفضت الواردات 10% إلى 27.07 مليار دولار.²⁵

(2-1) التجارة الخارجية الجزائرية من التقييد إلى التحرير:

عشية الإستقلال ورثت الجزائر عن الإستعمار الفرنسي مشاكل عديدة في مختلف الميادين الاقتصادية والإجتماعية والتكوينية وغيرها من الميادين، مما نتج عنها عدم وجود جوهر الترابط والتكامل ما بين القطاعات الحيوية للإقتصاد الوطني بسبب التخلف والتدهور الحاصل في القطاع الفلاحي من حيث إستخدام وسائل الإنتاج الحديثة والمتطورة ذات الإنتاجية الفعالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب قاعدة صناعية حقيقية وكذلك غياب شبه تام للتكامل الصناعي بين مختلف الوحدات الصناعية الموجودة، في الوقت ذاته أصبحت المبادلات التجارية الخارجية الوطنية يسيطر عليها الإقتصاد الفرنسي بصفة خاصة والإقتصاد الدولي بصفة عامة بمعنى آخر أن هناك تبعية تجارية وبالتالي إقتصادية إلى الإقتصاد الأجنبي. والملاحظ أن الإقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دوراً أساسياً في تكوينها، وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري.²⁶

✦ تقييد للتجارة الخارجية الجزائرية (1963-1989):

نظراً للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة.²⁷

1) رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1963-1970):

ظهرت الدولة الجزائرية غداة الإستقلال كالمنشئ والمستثمر الوحيد، بينما إقتصرت دور القطاع الخاص في القيام بأنشطة تشبه المضاربة²⁸. وبالتالي فقد قامت الدولة بإصدار القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية من أجل تنظيم التجارة ومراقبة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية للخواص في الداخل والإسترد والتصدير بالنسبة للعمليات المرتبطة بالعالم الخارجي. ومن هذا المنطلق، إعتمدت السلطات الوطنية على تنظيم التجارة الخارجية التي أعتبرت كأداة ضرورية لتدعيم إستراتيجيتها التنموية في إطار إقتصاد مخطط مركزي، إذ أصبح تنظيم مراقبة التجارة الخارجية ينسجم وأهداف التنمية المسطرة.

لقد كانت التجارة الوطنية في سنة 1962 محتواة من قبل التجارة الخارجية الفرنسية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم إمتلاك الجزائر الوسائل الضرورية لتنفيذ سياسة إقتصادية جديدة ومستقلة، وللتخلص من هذه التبعية لفرنسا في هذا المجال، تمكنت الجزائر في أكتوبر 1963 من الخروج من منطقة الفرنك، حيث وضعت مجموعة من الإجراءات (الرقابة على الصرف، التعريف الجمركية، وحصص الإسترد) مكنت النشاط التجاري الوطني من تحقيق إستقلاله²⁹.

2) إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971-1989):

ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى إحتكار هذا القطاع إحتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفت الجزائر ابتداء من 1986 ولجوءها إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق. ولرفع مستوى النشاط الإقتصادي حسب إنطلاقة المخططات التنموية المحلية والوطنية، قامت الدولة الجزائرية بخلق وسائل لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة المركزة على أساس إحتكار التجارة الخارجية، هذه المهمة كلفت بها الشركات الوطنية بغرض تحقيق التصنيع الإقتصادي للبلاد وتسيير إحتكارات الإسترد والتصدير وتوزيع المنتجات. ونجد أن هذه الفترة تميزت بسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية وذلك بإسناد الإحتكارات إلى المؤسسات العمومية وإلغاء دور القطاع الخاص بغرض تحقيق التنمية الإقتصادية في إطار المخططات التنموية المسطرة³⁰.

✚ تحرير التجارة الخارجية بعد 1990:

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على صادرات قطاع المحروقات إلى جانب الانفتاح التجاري غير المتوازن لهذا الاقتصاد لم يكن له أي تأثير على الهيكل السلعي للصادرات خاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات³¹. فقد عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية بعد الأزمة النفطية سنة 1986، بإنتهاج سياسة تجارية أكثر إنفتاحا على العالم الخارجي في ظل التطورات الإقتصادية العالمية وذلك بفتح الطريق أمام القطاع

الخاص للقيام بدوره في مجال التجارة الخارجية، كذلك من أجل تنويع صادراتها بعد أن كانت تعتمد على قطاع واحد هو قطاع المحروقات. وعلى هذا الأساس، قامت بوضع أول برنامج للتصدير خارج المحروقات سنة 1988 وبهدف إعادة التوازن لميزانها التجاري على المدى المتوسط، ولتحقيق الفائض على المدى البعيد. في سنة 1990، قامت الجزائر بإلغاء القانون 88-29 المعزز لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية وهو المتعلق بالبرنامج العام للتجارة الخارجية ومنح التراخيص الخاصة بالإستيراد للقطاع الخاص.

وفي سنة 1991، قامت الجزائر بالتحريك التام لتجارتها الخارجية حيث كان ينتظر من التحرير تحقيق نوعين من المنافع للإقتصاد الوطني هما:

- إكتساب التكنولوجيا الحديثة من خلال إستخدام التجهيزات المستوردة؛
- إعطاء نوع من الحركية للإقتصاد الوطني بفعل التغيرات التي قد تطرأ على القدرة الإنتاجية والتي سيكون لها رد فعل على مستوى تغيرات الأسعار النسبية، وهذا ما يشجع الإستثمارات وزيادة إنعاش المنافسة وروح التجديد والتطوير والإبداع بين المؤسسات الوطنية.

2-2) عجز الميزان التجاري الجزائري:

يلاحظ أن معظم العجز المسجل في الميزان التجاري الجزائري تزامن مع أحداث عرفت الجزائر، ففي فترة 1965 و 1966، شهدت الجزائر حدثا سياسيا هو الإطاحة بالرئيس بن بلة، بينما جاء عجز سنة 1978 متزامنا مع مرض و وفاة الرئيس هواري بومدين، ثم أزمة السوق البترولية في 1986 وأزمة المديونية الخارجية والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي في 1994 و 1995، لتستفيد الجزائر بعدها من حوالي 20 سنة من الفائض المعتبر في الميزان التجاري بداية ب 1996، حيث تم تسجيل فائض تجاري ب 4,277 مليار دولار و 5,202 مليار دولار في 1997.

سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا ب 1.73 مليار دولار خلال الثلاثي الأول ل 2015، مقابل فائض ب 1.83 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2014. وأظهرت بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك، أن قيمة الصادرات بلغت خلال الأشهر الثلاثة الأولى 2015 قيمة 11.31 مليار دولار، مقابل 16.17 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2014، أي بتراجع قدره 30.1%. وفي مقابل ذلك، سجلت قيمة الواردات تراجعا من 14.34 مليار دولار في الثلاثي الأول 2014 إلى 13.04 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015، أي بانخفاض يقارب 9.06%. وحسب نفس البيانات، فإن قيمة الصادرات لم تستطع تغطية سوى 87% من كلفة الواردات في هذه الفترة، مقابل 113% في نظيرتها لسنة 2014. و قدرت قيمة صادرات المحروقات التي تمثل 94% من إجمالي الصادرات ب 10.62 مليار دولار مقابل 15.56 مليار

دولار في نفس الفترة من 2014، أي بتراجع بـ 4.94 مليار دولار (-31.75%)، وفيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فإن قيمتها تطلّ هامشية بـ 6.04% من إجمالي الصادرات، أي 683 مليون دولار في الثلاثي الأول 2015، بارتفاع قدره 12.34% عن الفترة ذاتها من سنة 2014. ويبقى الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، حيث تم استيراد 49.37% من إجمالي الواردات من دول الاتحاد، بينما أتجهت 73.4% من إجمالي الصادرات إلى نفس المنطقة³².

ووفقا لتقديرات الجمارك، بلغ العجز في الميزان التجاري الجزائري مستوى قياسي غير مسبق منذ الاستقلال سنة 2015، والمقدر في الفترة الممتدة ما بين جانفي وجويلية 2015 بحوالي 8,041 مليار دولار. وفي سنوات ماضية، سجل العجز بمليارات الدولارات بـ 1,702 سنة 1975، 1,297 سنة 1977، 2,558 سنة 1978، 1,393 سنة 1986، 1,025 سنة 1994. سجل الميزان التجاري الجزائري تراجعا كبيرا خلال السداسي الأول سنة 2009، فقد انخفض من 19.7 مليار دولار الى 1 مليار دولار ما بين 2008 و2009³³.
والجدول التالي يوضح مدى العجز في الميزان التجاري مقارنة بين شهري ماي 2014 وماي 2015:

الجدول: العجز في الميزان التجاري مقارنة بين شهري ماي 2014 وماي 2015:

التطور %	ماي 2014		ماي 2015 *		
	دينار	دولار	دينار	دولار	
-18,23	436 705	5 541	445 685	4 531	الواردات
-42,05	441 640	5 605	319 416	3 248	الصادرات
	4 935	64	-126 269	-1 283	الميزان التجاري
	101		72		معدل التغطية %

* أرقام تقديرية.

المصدر: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, «Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie (Période: Mois de mai 2015)», Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Alger 2015, p. 3.

ما يمكن أيضا ملاحظته أن تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم ينجح في إعطاء دفع للصادرات الجزائرية نحو أوروبا غير أنه عمق العجز التجاري خارج المحروقات بالنسبة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي³⁴.

خاتمة:

بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها. والجزائر هي أحد الدول، إذ ترتبط صادراتها بالسوق الدولية للمحروقات التي تشكل النصيب الأكبر والأضخم في دول العالم.

وللخروج من هذه الأزمة، لا بد من العمل على تنويع الصادرات، فليس البيع للمحروقات هو الحل، بقدر ما هو تأطير اليد العاملة نحو تحقيق انتاج فائض يوجه للصادرات. وهذا الأمر صعب من الناحية التطبيقية وسهل من الناحية النظرية. ولكن العمل دون شك هو الذي يمكن أن يحقق فائض في الميزان التجاري للجزائر.

وهنا نتساءل هل نظام تقييد الصادرات هو أحد الحلول؟ أو تنشيط لصناعة عن طريق الشراكة الأجنبية هي أحد الحلول؟

الهوامش والمراجع:

1 رائد فاضل جويد، «النظرية الحديثة في التجارة الخارجية»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز صلاح الدين الايوبي للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 05، العدد 17، جوان 2013، ص ص 121-136.

2 رائد فاضل جويد، مرجع سابق.

3 LECOMTE Tristan, «Le commerce équitable», Eyrolles (2° édition), Paris, 2007, p. 137.

4 دوحة سلمى، «أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"»، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014، ص 118.

5 مقال، «تعريف الميزان التجاري»، 2013/05/13،

<http://buzekheribabar.yoo7.com/t6497-topic>

6 دوحة سلمى، مرجع سابق.

7 GUILLOCHON Bernard, KAWECKI Annie Kaweck & VENET Baptiste, «Économie internationale: Commerce et macroéconomie (Cours et exercices corrigés)», Dunod (7° édition), Paris, 2012, p. 1.

8 HUART Florence, «Économie des finances publiques (Manuel)», Dunod (7^e édition), Paris, 2012, p. 4.

9 دوحة سلمى، مرجع سابق.

10 حرم محمد بدوي محمد & عبد العظيم سليمان المهل، «أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري (2002-2012)»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16-02، 2015، ص ص 79-91.

11 مقال، «نظريات التجارة الخارجية»، 2011/03/01،

<http://www.startimes.com/?t=27315291>

12 وصاف سعيدي، «تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر»، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002، ص ص 6-17.

13 رواج عبد الرحمان، «حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص 102.

14 وصاف سعيدي، مرجع سابق.

15 DELFAUD Pierre, «Les théories économiques», Que sais-je n°2289, PUF (2^eed.), Paris, 1986. Et réédition Bouchene, Alger, 1993, p 10.

16 سعيد النجار، «تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين»، دار النهضة العربية، بيروت 1973، ص 66.

17 زينب حسين عوض الله، «الإقتصاد الدولي»، دار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 46.

18 نزار سعد الدين العيسى، «مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق»، الدار العربية الدولية & دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 217.

19 زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 46.

20 GUILLOCHON Bernard, KAWECKI Annie & VENET Baptiste, «Économie internationale: Commerce et macroéconomie (Cours et exercices corrigés)», Dunod (7^e édition), Paris, 2012, p. 5.

21 وصاف سعيدي، مرجع سابق.

22 السيد عبد المولى، «أصول الاقتصاد»، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 138.

23 LAZI Alain & TOPOL Richard, «Initiation à la macroéconomie: L'équilibre de courte période», Hchette, Paris, 1996, p. 20.

24 عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة & محمد الباشا، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 24.

25 مقال، «الميزان التجاري الجزائري في عجز»، 2015/07/22،

<http://www.albawaba.com/ar>

- 26 الجوزي جميلة، «ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة»، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص ص 225-236.
- 27 بهلولي فيصل، «التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية»، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 12، 2012، ص ص 111-122.
- 28 أحمد هني، «إقتصاد الجزائر المستقلة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 22.
- 29 BENISSAD M. Hocine, «Algérie, restructurations et reformes économiques (1979-1993)», OPU, Alger, 1994, p. 83.
- 30 بهلولي فيصل، مرجع سابق.
- 31 دريس رشيد، «انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة دولية سداسية محكمة تصدر عن جامعة الشلف، العدد 11، جانفي 2014، ص ص 24-31.
- 32 مقال، «العجز التجاري بلغ 1.73 مليار دولار في الثلاثي الأول 2015»، صادر في جريدة "الحوار"، 20 أبريل 2015،
- <http://elmihwar.com/ar/thumbail.php?file=articles/economie/>
- 33 مقال، «الميزان التجاري الجزائري يقترب من العجز»، 2009/07/19،
- <http://www.djazairess.com/algeriapress/115>
- 34 بن يجي ابتسام، «محددات التدفق التجاري الدول في ظل البيئة الدولية للتجارة العالمية- دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر-»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص 106.